الأمم المتحدة

S/2011/215

مجلس الأمن

Distr.: General
15 March 2011
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١١ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم لجامعة الدول العربية لدى الأمم المتحدة

وفقا للمادة ٥٤ من ميثاق الأمم المتحدة، يشرفني أن أحيل طيه القرارات التي اعتمدتها القمة العربية الاقتصادية والتنموية الاجتماعية في دورتها الثانية المعقودة في شرم الشيخ، مصر، في ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١١ (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) يحيى **المحمصاني**

السفير

290411 210411 11-28724 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١١ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم لجامعة الدول العربية لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالعربية]

القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية

الدورة الثانية

شرم الشيخ: ١٩ يناير/كانون الثاني ٢٠١١ – الموافق ١٥ صفر ١٤٣٢ هـ

أولا: القرارات

ثانيا: بيان بشأن مكافحة الإرهاب المستهدف لفئات من مواطني بعض الدول العربية ورفض التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية للدول العربية

ثالثا: إعلان شرم الشيخ

فهرس

الصفحة

في مجال الشؤون التنموية: الاقتصادية والاجتماعية

- تقرير الأمين العام حول متابعة تنفيذ نتائج وقرارات القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية (الكويت: كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩) والقمم العربية العادية خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠١٠ . . . . ٤
- مشروع الربط البحري بين الدول العربية ١٥
- مشروع ربط شبكات الإنترنت العربية ١٧
- مبادرة البنك الدولي في العالم العربي ١٨
- تعزيز جهود تنفيذ الأهداف التنموية للألفية ١٩
- المشاريع العربية لدعم صمود القدس ٢٢
- تعديل مسمى القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية ٢٣
- موعد ومكان عقد القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية (الدورة الثالثة) ٢٤
- توجيه الشكر لجمهورية مصر العربية لاستضافتها للقمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية (الدورة الثانية) ٢٥

في مجال الشؤون السياسية

- دعم جمهورية السودان ٢٦
- دعم جمهورية الصومال ٢٧
- بيان صادر عن القمة الاقتصادية والتنموية والاجتماعية بشأن مكافحة الإرهاب المستهدف لفئات من مواطني بعض الدول العربية ورفض التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية في الدول العربية . ٢٨
- إعلان شرم الشيخ ٣٠

تقرير الأمين العام حول متابعة تنفيذ نتائج وقرارات القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية (الكويت: كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩) والقمم العربية العادية خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠١٠

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- **بعد اطلاعه على:**

• تقرير الأمين العام بشأن متابعة تنفيذ نتائج وقرارات القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية (الكويت: كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩)، وبشأن متابعة تنفيذ القرارات الاقتصادية والاجتماعية الصادرة عن القمم العربية في دوراتها العادية خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠١٠،

- وإذ أحيط علما بالتقدم المحرز في تنفيذ نتائج الإعلان وبرنامج العمل والقرارات الصادرة عن القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية (الكويت: كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩)، وبالجهود التي بذلتها وتبذلها الدول الأعضاء والمجالس الوزارية والمنظمات العربية المتخصصة في متابعة تنفيذ نتائج وقرارات القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية (الكويت: كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩) والقمم العربية العادية (٢٠٠١-٢٠١٠)،

- وإذ يؤكد على ضرورة مواصلة الجهود لتذليل العقبات التي حالت دون التنفيذ الفعلي والكامل لقرارات القمة،

- وإذ أحيط علما بما تضمنه تقرير الأمين العام من تقييم لما تم تنفيذه ومقترحات لتذليل المعوقات التي حالت دون التنفيذ الفعلي والكامل لقرارات القمة،

- وبعد الاستماع إلى العرض المقدم من الأمين العام لجامعة الدول العربية عن مدى التقدم المحرز في تنفيذ قرارات القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية (الكويت: كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩) وقرارات القمم العربية (٢٠٠١-٢٠١٠)، ومشاكل التمويل التي تحول دون تنفيذ بعض المشروعات،

- وفي ضوء المناقشات،

يقرر

أولا – متابعة تنفيذ القرارات الاقتصادية والاجتماعية الصادرة عن القمة العربية الاقتصادية والتنموية (الكويت: كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩):

١ – مبادرة حضرة صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح – أمير دولة الكويت بشأن توفير الموارد المالية اللازمة لدعم وتمويل مشاريع القطاع الخاص الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي:

(أ) الإحاطة علما بالخطوات التنفيذية التي تم إنجازها في هذا الشأن، والإعلان عن مساهمة الدول العربية والتي بلغت مليار و ٣٩٣ مليون دولار من إجمالي رأس مال الحساب الذي يبلغ ملياري دولار أمريكي.

(ب) التأكيد على أهمية مبادرة الدول التي لم تساهم بعد بالمساهمة.

(ج) الطلب من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي سرعة البدء في تمويل مشاريع القطاع الخاص الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي، وفقا للائحة التنظيمية لإدارة حساب المبادرة.

(د) الطلب من الدول العربية تطوير القوانين والتشريعات الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتبادل الخبرات والتعاون في هذا الشأن.

(هـ) الطلب من الأمين العام تقديم تقارير دورية حول هذا الموضوع إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي تمهيدا لعرضها على القمة.

٢ – الأوضاع الصحية للشعب الفلسطيني في قطاع غزة:

(أ) الإحاطة علما بالدعم والمساندة التي قدمتها الدول الأعضاء في المجال الصحي إلى الشعب الفلسطيني، وخاصة قطاع غزة.

(ب) الإحاطة علما بجهود مجلس وزراء الصحة العرب لدعم الأوضاع الصحية للشعب الفلسطيني في غزة وإعادة تأهيله.

(ج) الطلب من الدول العربية الاستمرار في تقديم الدعم والمساندة للقطاع الصحي في غزة بالتنسيق مع مجلس وزراء الصحة العرب.

(د) الطلب من مجلس وزراء الصحة العرب وضع خطة للتعامل مع حالات الطوارئ الصحية في الأراضي الفلسطينية وخاصة قطاع غزة، بالتنسيق مع المنظمات العربية والدولية ذات الصلة.

(هـ) استمرار التحرك العربي في الأمم المتحدة ومنظماتها ذات الصلة لتفعيل الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحماية المدنيين في وقت الحرب والواقعين تحت الاحتلال العسكري، بهدف تسهيل العمل الإنساني وتقديم المساندة الصحية للشعب الفلسطيني، والعمل على رفع الحصار الإسرائيلي المفروض على قطاع غزة.

٣ - الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على الاقتصاديات العربية:

(أ) التأكيد على أهمية استمرار الجهود التي تبذلها الدول العربية للتخفيف من تداعيات الأزمة المالية، ومشاركتها الفاعلة في الجهود الدولية لضمان الاستقرار المالي العالمي.

(ب) الإحاطة علما باجتماعات مجلس وزراء المالية العرب، التي تعقد في إطار اجتماعات المؤسسات المالية العربية، مع التأكيد على أهمية استمرار التنسيق بينهم وفقا للقواعد الإجرائية للمجلس لضمان الاستقرار المالي في الدول العربية.

٤ - مشروعات الربط الكهربائي العربي:

(أ) الإحاطة علما بـ:

- الخطوات الإيجابية التي اتخذتها الدول العربية فيما بينها لتسهيل عمليات الربط الكهربائي القائمة:

- الربط الكهربائي الثماني (الأردن، سوريا، العراق، فلسطين*، لبنان، ليبيا، مصر، تركيا).
- الربط الكهربائي لدول المغرب العربي (تونس، الجزائر، المغرب، ليبيا، مصر).
- الربط الكهربائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (الإمارات، البحرين، السعودية، عمان، قطر، الكويت).

- مشروعات الربط الكهربائي العربي المزمع إقامتها (الربط الكهربائي بين

* إن برنامج الربط الكهربائي الفلسطيني مع العالم العربي منفصل تماما عن الجانب الإسرائيلي، فشبكة الكهرباء الأردنية تغطي جزءا من الضفة الغربية (أريحا ووسط الضفة) وتتجه نحو الشمال وكذلك تم ربط الشبكة المصرية مع جنوب قطاع غزة بتمويل من الصناديق العربية، كما أن وسط قطاع غزة تغذيه محطة توليد كهربائية تمول بشكل كامل من الاتحاد الأوروبي وتدار بالكامل من سلطة الطاقة الفلسطينية.

السعودية ومصر).

- الخطوات التنفيذية التي تم إنجازها بشأن تمويل ''دراسة الربط الكهربائي العربي الشامل وتقييم استغلال الغاز الطبيعي لتصدير الكهرباء'' من قبل الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي والبنك الدولي.

(ب) الإحاطة علما بمساهمة الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي في تمويل الجزئين الأول والثاني من دراسة الربط الكهربائي العربي الشامل وتقييم استغلال الغاز الطبيعي لتصدير الكهرباء، وكذلك بموافقة البنك الدولي على تمويل الجزء الثالث من الدراسة (الأطر المؤسسية التشريعية).

(ج) دعوة صناديق التمويل العربية والإقليمية والدولية للمساهمة في تمويل وتهيئة الشبكات الكهربائية الداخلية للدول العربية الأقل نموا لتتواءم مع مستلزمات الربط الكهربائي العربي.

٥ - مخطط الربط البري العربي بالسكك الحديدية:

(أ) الإحاطة علما بالخطوات التي اتخذها مجلس وزراء النقل العرب لتنفيذ المخطط، والبدء الفعلي في تنفيذ الدراسة المستفيضة لمخطط الربط البري العربي بالسكك الحديدية التي يتولاها الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي من خلال تكليف ائتلاف من بيوت خبرة متخصصة.

(ب) الإحاطة علما باستراتيجية البنك الإسلامي للتنمية التي تعطى الأولوية لتمويل المشاريع ذات الطابع الإقليمي.

(ج) الإحاطة علما بالجهود الجارية في الدول العربية لتنفيذ مشروع الربط البري بالسكك الحديدية:

- الانتهاء من إعداد دراسة الجدوى الاقتصادية لمشروع شبكة السكك الحديدية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

- انتهاء المملكة الأردنية الهاشمية من إعداد استراتيجية تطوير السكك الحديدية الأردنية.

- انتهاء دولة الكويت من إعداد الدراسة المبدئية لمشروع السكك الحديدية الذي يربط دولة الكويت بالدول المجاورة واعتماد مسار سكة حديد دولة الكويت في المخطط الهيكلي للدولة.

- الخطوات التي اتخذتها الجمهورية اليمنية بشأن الربط السككي وتوقيعها على اتفاقية لإعداد دراسة الجدوى الاقتصادية لمشروع الخط الدولي بين اليمن والسعودية وعمان.

- الخطوات التي اتخذتها الجمهورية العربية السورية بشأن موقف تنفيذ الأجزاء الواقعة في أراضيها على محاور شبكة السكك الحديدية العربية.

- قيام جمهورية مصر العربية بتنفيذ ٥٠ في المائة من مشروع خط الإسماعيلية – رفح على حدود فلسطين وطوله (٢٣٥ كم)، وتخطيط مسار خط السلوم – طبرق الليبية على الطبيعة وطوله (١٧٠ كم)، وإعداد دراسات لخط أسوان – وادي حلفا بشمال السودان وطوله (٥٠٠ كم).

- قيام الجمهورية التونسية ببرمجة تنفيذ الخط الحديدي القياسي إلى السرعة العالمية LGV بطول (٥٩٢ كم) الذي يصل بين رأس جدير على الحدود التونسية الليبية وبين تونس العاصمة، وإعداد الشروط المرجعية للدراسة الفنية لهذا الخط. وكذلك برمجة تأهيل الخط الحديدي القائم بين تونس العاصمة والحدود الجزائرية وطوله (٢١٥ كم) على غرار الخط الأول LGV.

- البدء في إنشاء مشروع الخطوط الحديدية في دولة قطر اعتبارا من عام ٢٠١٢ ويستمر حتى عام ٢٠٢٦ ويشمل خطوطا لنقل البضائع ولنقل الركاب بالاضافة إلى وصلة إلى مملكة البحرين ووصلة أخرى إلى المملكة العربية السعودية.

- اتخاذ دولة الإمارات العربية المتحدة خطوات أولية لتأسيس شركة الاتحاد للخطوط الحديدية التي ستكون مسؤولة عن إنشاء ١ ١٠٠ كلم بتكلفة تتراوح بين ٦,٨ و ٨,٢ مليار دولار وتساهم في ربط الإمارات العربية المتحدة بالكويت وسلطنة عمان.

- المملكة العربية السعودية بصدد الانتهاء من دراسة إنشاء الجسر البري ضمن برنامج شبكة الخطوط الحديدية السعودية للربط بين مدينتي الدمام والجبيل على الخليج العربي شرقا ومدينة جدة على البحر الأحمر غربا وطوله ١ ١٥٠ كلم.

- اعتماد الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية خطة طموحة حتى عام ٢٠٢٥ لتطوير شبكة السكك الحديدية الجزائرية والمخصص لها استثمارات بتمويل وطني بـ ٥٠٠ مليار دينار جزائري – وتشمل محورين عرضيين من الشرق إلى الغرب.

- إنشاء الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى للجهاز التنفيذي وإدارة مشروعات السكك الحديدية لربط المشرق العربي بالمغرب العربي (رأس أجدير – امساعد) والشمال بالجنوب (الهيشة – سبها)، تمهيدا لربطه بنجامينا بتكلفة ٨ مليار دولار أمريكي للأجزاء التي هي تحت التنفيذ وبطول ٢ ٠٠٦ كم.
- إنشاء المملكة المغربية خط السرعة العالية طنجة – الدار البيضاء بتمويل مقداره ٢,٥ مليار دولار الذي سيتم تشغيله في عام ٢٠١٥.
- الجهود التي تبذلها سلطنة عمان لإنشاء خط السكك الحديدية يربط بين مناطق مختلفة من عُمان.

(د) دعوة الدول العربية الاستمرار في دعم تنفيذ مشروع الربط البري العربي بالسكك الحديدية.

(هـ) دعوة الدول العربية إلى تقديم تقارير دورية للأمانة العامة لجامعة الدول العربية حول المشاريع التي نفذتها أو تم التخطيط لتنفيذها، وخاصة تلك المتعلقة بالربط بين الدول العربية لرفعها إلى القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية القادمة.

٦ – البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي:

(أ) الطلب من المنظمة العربية للتنمية الزراعية متابعة تنفيذ الخطة التنفيذية الإطارية للبرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي وأن تكون المرحلة الأولى للبرنامج خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٦.

(ب) التأكيد على الفقرة الثانية من قرار قمة الكويت (ق.ق: ٦ د.ع (١) – ج ٤-١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩)، بشأن تكليف حكومات الدول العربية المستفيدة من مكونات البرنامج بمنح مزايا تفضيلية خاصة للاستثمار في المجالات المحددة في البرنامج.

(ج) دعوة الدول العربية ذات العلاقة إلى منح مزايا تفضيلية للقطاع الخاص لتوسيع مشاركته في الاستثمار في المجالات المحددة بالبرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي.

(د) دعوة الدول العربية ذات العلاقة إلى موافاة المنظمة العربية للتنمية الزراعية بكافة دراسات الجدوى الجاهزة للمشروعات التي تدخل في إطار تنفيذ المرحلة الأولى من الخطة التنفيذية (٢٠١١-٢٠١٦) للبرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي.

(هـ) الطلب من المنظمة العربية للتنمية الزراعية تكثيف جهودها بالتنسيق مع كافة الجهات المعنية للمساهمة في الترويج لدى المؤسسات المالية وصناديق التمويل العربية والإقليمية، وذلك وفقا للقرار رقم (٦) الصادر عن القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية (الكويت: ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩).

٧ - الاتحاد الجمركي العربي:

بذل مزيد من الجهود لاستكمال توحيد جداول التصنيفات للتعرفة الجمركية للدول العربية قبل نهاية عام ٢٠١٢، تمهيدا للدخول في التفاوض على فئات التعرفة الجمركية والانتهاء منها ضمن الوقت المحدد للإعلان عن الاتحاد الجمركي العربي ٢٠١٥.

٨ - الأمن المائي العربي:

(أ) الإحاطة علما بجهود المجلس الوزاري العربي للمياه والمركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة، في إعداد مشروع الإدارة المتكاملة للموارد المائية، وتكليف المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة عقد جلسات تنسيقية مع مؤسسات التمويل العربية لبحث سبل مساهمتها في تنفيذ المشروع.

(ب) الطلب من المجلس الوزاري العربي للمياه سرعة استكمال ''استراتيجية الأمن المائي في المنطقة العربية لمواجهة التحديات والمتطلبات المستقبلية للتنمية المستدامة'' وعرضها على المجلس الاقتصادي والاجتماعي، لرفعها إلى القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية.

٩ - البرنامج المتكامل لدعم التشغيل والحد من البطالة في الدول العربية:

(أ) التأكيد على ضرورة إعطاء التشغيل وخاصة تشغيل الشباب أولوية وأهمية كبرى لمواجهة تحدي البطالة وأخطارها على الأمن الوطني والقومي، وتعزيز التعاون العربي في هذا المجال.

(ب) الطلب من الدول الأعضاء زيادة الاهتمام بالتعليم التقني والتدريب ورفع النسب المخصصة له في موازناتها، وتفعيل اتفاقيات العمل العربية الخاصة بتيسير تنقل الأيدي العاملة العربية بين الدول العربية.

(ج) الطلب من الدول الأعضاء دعم مبادرات القطاع الخاص لتنفيذ برامج التشغيل وخفض معدلات البطالة على المستويين الوطني والعربي من خلال منح ميزات ضريبية وتأمينية لأصحاب الأعمال، وإعطاء أفضلية للعامل العربي المؤهل بعد العامل الوطني.

١٠ - البرنامج العربي للحد من الفقر في الدول العربية:

(أ) التأكيد على أهمية استمرار الدول الأعضاء في جهودها على المستوى الوطني في مجال تنفيذ البرنامج العربي للحد من الفقر في الدول العربية من خلال تحديث أو تطوير سياساتها الاجتماعية واستراتيجياتها الوطنية للحد من الفقر.

(ب) الإحاطة علما بجهود مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب في تنفيذ البرنامج العربي للحد من الفقر في الدول العربية بالتنسيق مع الدول الأعضاء، وإعداده للخطة التنفيذية للبرنامج، وتنظيم أنشطة وفعاليات حول سياسات خفض الفقر في عدد من الدول العربية، وكذلك جهوده في وضع البرامج الخاصة بسياسات خفض الفقر بالتنسيق مع وكالات الأمم المتحدة المتخصصة.

(ج) الطلب من الدول الأعضاء الإسراع في تنفيذ البرنامج العربي للحد من الفقر في الدول العربية.

(د) تكليف الأمانة العامة بالتنسيق مع الدول الأعضاء ومجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب بالعمل مع مؤسسات التمويل العربية والإقليمية والدولية لإيجاد الآليات اللازمة لتمويل وتنفيذ البرنامج.

(هـ) الاستفادة من خبرات منظمات ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة في تنفيذ البرنامج.

١١ - البرنامج العربي لتنفيذ الأهداف التنموية للألفية:

(أ) التأكيد على أهمية استمرار جهود الدول الأعضاء على المستوى الوطني في إطار تنفيذ البرنامج العربي لتنفيذ الأهداف التنموية للألفية ودعوتها إلى مواصلة جهودها لتنفيذ البرنامج العربي لتنفيذ الأهداف التنموية للألفية.

(ب) الإحاطة علما بجهود مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب في تنفيذ البرنامج العربي لتنفيذ الأهداف التنموية للألفية، وفي وضع الخطة التنفيذية للبرنامج، وكذلك في إصدار التقارير العربية المتخصصة في هذا الشأن، وتنظيم فعاليات تدريبية وورش عمل متخصصة، وذلك بالتنسيق مع الدول الأعضاء والمنظمات العربية المتخصصة ووكالات الأمم المتحدة ذات الصلة.

(ج) تكليف الأمانة العامة، بالتنسيق مع الدول الأعضاء ومجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، العمل مع مؤسسات التمويل العربية والإقليمية والدولية لإيجاد الآليات اللازمة لتمويل وتنفيذ البرنامج.

(د) الطلب من الدول الأعضاء العمل على تعزيز قدراتها الإحصائية ووضع آليات واضحة لقياس ورصد التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف التنموية بما في ذلك إعداد تقارير دورية لمتابعة التنفيذ وفقا للمعايير الدولية.

١٢ - تطوير التعليم في الوطن العربي:

(أ) الإحاطة علما بالخطوات التنفيذية التي تم إنجازها خلال سنتي إطلاق خطة تطوير التعليم في الوطن العربي (٢٠٠٩-٢٠١٠).

(ب) الإحاطة علما بالمساعي التي تقوم بها المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم لتقديم الدعم الفني للمتطلبات العاجلة للدول ذات الأوضاع الخاصة (العراق وفلسطين والصومال وجيبوتي وجزر القمر) من أجل تنفيذ البرامج والمشروعات ذات الأولوية لهذه الدول.

(ج) الطلب من المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم استكمال جهودها في تطوير بنية المعلومات التربوية والتعليمية في الدول العربية.

(د) الطلب من المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، بالتعاون والتنسيق مع الدول الأعضاء، استكمال الدراسات والبحوث التشخيصية لواقع التعليم في الوطن العربي.

(هـ) الطلب من الدول الأعضاء اعتماد آليات تنفيذ خطة تطوير التعليم التي أعدتها المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم للشروع في تنفيذها مع مراعاة المرونة وفق إمكانات الدول وسياساتها المعتمدة.

١٣ - تحسين مستوى الرعاية الصحية:

(أ) الإحاطة علما بالخطة الاستراتيجية العربية لتطوير الرعاية الصحية الأولية وطب الأسرة في الدول العربية (٢٠١١-٢٠١٦).

(ب) الإحاطة علما بتوقيع الأمانة العامة لجامعة الدول العربية مذكرة تفاهم مع منظمة الصحة العالمية (المكتب الإقليمي لشرق المتوسط) بتاريخ ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، المتضمنة تقديم الدعم التقني اللازم لتحسين مستوى الرعاية الصحية، وإعداد برامج وتنظيم أنشطة مشتركة، والاستفادة من الخبرات الدولية في هذا الإطار.

(ج) التأكيد على أهمية مواصلة الدول الأعضاء ومجلس وزراء الصحة العرب جهودهم لتحسين مستوى الرعاية الصحية من خلال تطوير وتحديث وحدات الرعاية الصحية وتطبيق نظام طب الأسرة خاصة في الريف والمناطق العشوائية والمحرومة، وتحسين الخدمات الصحية المقدمة للأمهات والأطفال والمسنين، والتركيز على تنمية القدرات الفنية للفرق الصحية.

(د) الطلب من الدول الأعضاء الإسراع في تحقيق الاكتفاء في تخصص صحة الأسرة ووضع الحوافز المشجعة لأطباء الأسرة، وزيادة عدد المراكز التدريبية في هذا المجال.

١٤ - دور القطاع الخاص في دعم العمل العربي المشترك:

(أ) دعوة الدول العربية إلى تهيئة البيئة الاستثمارية عن طريق تطوير وتحديث التشريعات الخاصة بالاستثمار في القطاعات الإنتاجية والخدمية، وتطوير بيئة وكفاءة الأسواق المالية الأولية والثانوية التي توفر آليات تسهيل إنشاء المشروعات الجديدة.

(ب) دعوة القطاع الخاص إلى إقامة شركات المخاطرة (المبادرة)، ووضع الآليات المناسبة لتشجيع الاستثمار بها.

(ج) دعوة القطاع الخاص إلى المساهمة بالطرق المناسبة في تنفيذ المشاريع التي اعتمدتها القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية (الكويت: ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩).

١٥ - تفعيل دور منظمات المجتمع المدني العربي:

(أ) دعوة الدول العربية إلى دعم وتوسيع مجالات عمل منظمات ومؤسسات المجتمع المدني العربي كشركاء في عملية التنمية وتفعيل أدوارها وتيسير مشاركتها في فعاليات منظومة العمل العربي المشترك.

(ب) دعوة منظمات ومؤسسات المجتمع المدني العربي إلى تنسيق جهودها والمساهمة بفاعلية في الجهود التنموية في الدول العربية.

ثانيا - متابعة تنفيذ القرارات الاقتصادية والاجتماعية الصادرة عن القمم العربية في دوراتها العادية خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠١٠:

(أ) الإحاطة علما بتقرير الأمين العام حول متابعة تنفيذ القرارات الاقتصادية والاجتماعية الصادرة عن القمم العربية في دوراتها العادية خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠١٠.

(ب) دعوة الدول العربية ومؤسسات العمل العربي المشترك إلى العمل على تذليل كافة العقبات التي تواجه تنفيذ بعض تلك القرارات.

(ق.ق: ١٨ د.ع (٢) - ج ٣-١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١١)

مشروع الربط البحري بين الدول العربية

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- بعد اطلاعه على:

- مذكرة الأمانة العامة،

- وتقرير الأمين العام حول العمل العربي المشترك، وما تم إنجازه في سبيل تعزيز وتقوية الربط البري العربي بالطرق والسكك الحديدية،

- وعملا على استكمال تلك الجهود فيما يتعلق بتقوية الربط البحري العربي كعنصر رئيسي للربط العضوي بين الدول العربية، ولدوره في تشجيع التجارة العربية البينية،

- وإذ أحيط علما بالجهود الجارية في إطار مجلس وزراء النقل العرب لتطوير منظومة النقل البحري العربي بالتعاون مع الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري والاتحادات العربية المعنية بالنقل البحري واللوجستيات،

- وفي ضوء إعلان الكويت وبرنامج العمل الصادرين عن القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية الأولى المنعقدة بالكويت ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩،

- واستنادا إلى قرار مجلس وزراء النقل العرب الصادر خلال دورته الاستثنائية التي عقدت في المملكة الأردنية الهاشمية (البحر الميت) بتاريخ ١٣-١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، في هذا الشأن،

- وبعد الاستماع إلى إيضاحات الأمانة العامة،

- وفي ضوء المناقشات،

يقرر

١ - تدعيم الربط البحري العربي من خلال ما يلي:

(أ) قيام الدول العربية بتحديد موانئها الرئيسية وتطويرها لتتوافر فيها عوامل الأمن والسلامة والحفاظ على البيئة طبقا للقواعد والمعايير الدولية المعمول بها، وتبني نظم الإدارة الحديثة وربط تلك الموانئ بوسائل النقل المختلفة والمناطق اللوجستية.

(ب) دعم وتشغيل خطوط نقل بحري عربية تعمل بين الموانئ العربية الرئيسية وعلى أسس اقتصادية وتوفير كافة التسهيلات للناقل البحري العربي لتشغيل هذه الخطوط وإمكانية تطبيق منظومة الطرق البحرية السريعة Motorways of the Sea و Short Sea Shipping.

على بعض هذه الخطوط، مع مراعاة تطبيق القواعد والاتفاقيات الدولية المعنية بالسلامة البحرية وحماية البيئة البحرية والأمن البحري.

(ج) إنشاء قواعد بيانات وطنية لبناء شبكة معلومات مشتركة لقطاع النقل البحري العربي بما يكفل الربط وسرعة الأداء وتوفير وتبادل المعلومات.

(د) إصدار التشريعات اللازمة لتقنين عمل شركات النقل متعدد الوسائط العربية، ودراسة إمكانية توحيد النماذج التي تنظم عملية نقل البضائع فيما يتعلق بالنقل البحري.

٢ - دعوة صناديق ومؤسسات التمويل العربية والإقليمية للمساهمة في تمويل الدراسات والاستشارات اللازمة لتنفيذ القرار أعلاه بالتنسيق مع مجلس وزراء النقل العرب.

٣ - تكليف مجلس وزراء النقل العرب بمتابعة تنفيذ هذا القرار وتقديم تقارير دورية إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في هذا الشأن، تمهيدا لرفعها إلى القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية القادمة.

٤ - التأكيد على أهمية الدراسة التي تقدمت بها دولة الإمارات العربية المتحدة بشأن ''تطوير إدارة الموانئ العربية'' وما تضمنته من مواضيع تهدف إلى تطوير منظومة النقل البحري بين الدول العربية لدعم التجارة البينية العربية.

(ق.ق: ١٩ د.ع (٢) - ج ٣-١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١١)

مشروع ربط شبكات الإنترنت العربية

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- بعد اطلاعه على:

- مذكرة الأمانة العامة،

- ووثيقة ''الاستراتيجية العربية العامة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات - بناء مجتمع المعلومات حتى ٢٠١٢''،

- وعلى تقرير المكتب الإقليمي العربي بشأن مشروع ربط شبكات الإنترنت العربية،

- وإدراكا منه لأهمية دور الاتصالات وتقنية المعلومات في تطوير اقتصاديات الدول وتحقيق الرخاء للمواطنين والوصول إلى التنمية المستدامة،

- وانطلاقا من رغبته في تفعيل التعاون التقني بين الدول العربية وتحقيق التلاقي بين المؤسسات العربية المقدمة لخدمات الاتصالات والإنترنت،

- وأخذا بالاعتبار الأهداف والمحاور الواردة في وثيقة ''الاستراتيجية العربية العامة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات - بناء مجتمع المعلومات حتى ٢٠١٢''،

- وبعد الاستماع إلى إيضاحات الأمانة العامة،

- وفي ضوء المناقشات،

يقرر

١ - الترحيب بمشروع ربط شبكات الإنترنت العربية.

٢ - تكليف مجلس الوزراء العرب للاتصالات والمعلومات بمتابعة تنفيذ مشروع ربط شبكات الإنترنت العربية وعرض النتائج على المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وتمهيدا لرفعها إلى القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية القادمة.

(ق.ق: ٢٠ د.ع (٢) - ج ٣-١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١١)

مبادرة البنك الدولي في العالم العربي

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- بعد اطلاعه على:

- مذكرة الأمانة العامة،
- ومبادرة البنك الدولي للعالم العربي،
- وتقرير وتوصيات المجلس الاقتصادي والاجتماعي على مستوى كبار المسؤولين (مقر الأمانة العامة للجامعة: ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠)،
- وتقرير وقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي (شرم الشيخ: ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١١)،

- وبعد الاستماع إلى إيضاحات الأمانة العامة،

- وفي ضوء المناقشات،

يقرر

١ - تعزيز التعاون والتنسيق بين الدول العربية والبنك الدولي.

٢ - الترحيب بمبادرة البنك الدولي للعالم العربي.

٣ - تكليف المؤسسات المالية والتنموية العربية والمنظمات العربية ذات العلاقة بتكثيف التعاون مع البنك الدولي بشأن هذه المبادرة.

٤ - الطلب من الأمين العام للجامعة العربية تقديم تقارير متابعة حول مسار المبادرة.

(ق.ق: ٢١ د.ع (٢) - ج ٣-١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١١)

تعزيز جهود تنفيذ الأهداف التنموية للألفية

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- بعد اطلاعه على:

- مذكرة الأمانة العامة،
- وتقرير الأمين العام بشأن متابعة تنفيذ نتائج وقرارات القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية (الكويت: كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩)،

- وإذ يؤكد على الالتزام بتنفيذ الأهداف التنموية للألفية بحلول عام ٢٠١٥،

- وإذ يشدد على ضرورة إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية والعربية وإحلال السلام وتوطيد الاستقرار للمضي قدما في تنفيذ الأهداف التنموية للألفية،

- وإذ أحيط علما بدور الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة في التعاون مع الدول الأعضاء في مجال تحقيق أهداف الألفية،

- وبعد الاستماع إلى إيضاحات الأمانة العامة،

- وفي ضوء المناقشات،

يقرر

١ - الإحاطة علما بـ:

(أ) الإنجازات التي حققتها الدول العربية لبلوغ الأهداف التنموية للألفية بحلول عام ٢٠١٥.

(ب) جهود مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب بالتنسيق مع الدول الأعضاء ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة لإعداد تقارير عربية متخصصة ترصد الإنجازات والتحديات في تنفيذ الأهداف التنموية للألفية.

(ج) جهود مجلس وزراء شؤون الصحة العرب، بالتنسيق مع الدول الأعضاء، لتنفيذ الهدف الرابع حول خفض معدل وفيات الأطفال والهدف الخامس حول تحسين صحة الأمهات والهدف السادس حول مكافحة الأمراض السارية من الأهداف التنموية للألفية، والإنجازات التي تحققت في الدول العربية.

(د) جهود مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة بالتنسيق مع الدول الأعضاء لتنفيذ الغايات الأولى والثانية من الهدف السابع للأهداف التنموية للألفية، من

خلال تنفيذ مبادرة التنمية المستدامة في المنطقة العربية ومخططها التنفيذي، وكذلك جهوده في مجال إحداث مرفق البيئة العربي، وفي مجال تغير المناخ.

(هـ) جهود المجلس الوزاري العربي للمياه، بالتنسيق مع الدول الأعضاء، في إطار تنفيذ الغاية الثالثة من الهدف السابع للأهداف التنموية للألفية، لاستكمال إعداد النموذج الموحد للمؤشرات والمعايير الخاصة بإمداد المياه والصرف الصحي بالتعاون مع المنظمات العربية والإقليمية والدولية.

(و) جهود مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب، بالتنسيق مع الدول الأعضاء، في إطار تنفيذ الغاية الرابعة من الهدف السابع للأهداف التنموية للألفية، خاصة فيما يتعلق بتطوير العشوائيات والقضاء عليها من خلال العمل على توفير السكن الاجتماعي المنخفض التكاليف، وبناء مدن جديدة.

٢ - مواصلة مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب جهوده بالتنسيق مع الدول الأعضاء والمجالس الوزارية والمنظمات العربية والأممية المتخصصة لتنفيذ ومتابعة تحقيق الأهداف التنموية للألفية، خاصة فيما يتعلق بتنفيذ الهدف الأول للقضاء على الفقر المدقع والجوع.

٣ - الطلب من الدول الأعضاء:

(أ) تسريع الجهود الرامية إلى تحقيق تنفيذ الأهداف التنموية للألفية بحلول عام ٢٠١٥ والعمل وفق الأولويات والخطط الوطنية التنموية لتحقيق هذه الأهداف واستدامتها.

(ب) الإسراع في معالجة التفاوتات في تنفيذ الأهداف التنموية للألفية داخل الدولة الواحدة.

(ج) تعزيز قدراتها الإحصائية وإنشاء قواعد بيانات وفقا للمعايير الدولية لقياس ورصد التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف التنموية والتفاوتات الوطنية والإقليمية.

٤ - دعم مبادرة مجلس وزراء الصحة العرب لتحسين صحة الأمهات في الدول العربية، في إطار تنفيذ الغاية الأولى والثانية من الهدف الخامس من الأهداف التنموية للألفية لخفض معدل وفيات الأمهات وإتاحة خدمات الصحة الإنجابية، والطلب من الدول الأعضاء المشاركة الواسعة والمتخصصة في المؤتمر العربي حول صحة الأمهات الذي سيعقد خلال عام ٢٠١١ بالتنسيق مع المنظمات الإقليمية والدولية ذات الصلة.

٥ - دعوة الجهات المانحة ومؤسسات التمويل العربية والدولية والأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة إلى إيجاد الآليات والتمويلات اللازمة لتحقيق تنفيذ الأهداف التنموية للألفية

وتقديم الدعم للدول العربية الأقل نموا لمساعدتها نحو بلوغ الأهداف التنموية للألفية بحلول عام ٢٠١٥.

٦ - دعوة المجتمع المدني العربي والقطاع الخاص إلى المساهمة في دعم وتمويل وتنفيذ البرامج والمشروعات التنموية التي من شأنها أن تساهم في تحقيق الأهداف التنموية للألفية.

٧ - الدعوة إلى عقد مؤتمر عربي حول تنفيذ الأهداف التنموية للألفية في نهاية ٢٠١٢ ترفع نتائجه إلى القمة التنموية القادمة عام ٢٠١٣.

(ق.ق: ٢٢ د.ع (٢) - ج ٣-١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١١)

المشاريع العربية لدعم صمود القدس

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- بعد اطلاعه على:

- مذكرة الأمانة العامة،

- ورسالة فخامة الرئيس محمود عباس أبو مازن - رئيس دولة فلسطين والمرفق بها المشاريع العربية لدعم صمود القدس،

- وبعد الاستماع إلى إيضاحات الأمانة العامة،

- وفي ضوء المناقشات،

يقرر

تكليف الأمانة العامة، بالتنسيق مع السلطة الوطنية الفلسطينية والمنظمات العربية المتخصصة ومؤسسات التمويل العربية، بدراسة المشاريع التي قدمتها دولة فلسطين لدعم صمود القدس في مواجهة الإجراءات الإسرائيلية لتهويدها، وذلك لتمويلها من خلال صندوقي القدس والأقصى وفقا لأنظمتهما.

(ق.ق: ٢٣ د.ع (٢) - ج ٣-١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١١)

تعديل مسمى القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- بعد اطلاعه على:

• مذكرة الأمانة العامة،

- وبعد الاستماع إلى إيضاحات الأمين العام في هذا الشأن،

- وفي ضوء المناقشات،

يقرر

١ - تعديل مسمى القمة ليصبح ''القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية''.

٢ - اعتماد مسمى القمة الوارد في الفقرة العاملة رقم (١) من هذا القرار لجميع القمم التنموية القادمة.

٣ - تكليف الأمانة العامة اتخاذ الإجراءات اللازمة بهذا الشأن.

(ق.ق: ٢٤ د.ع (٢) - ج ٣-١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١١)

موعد ومكان عقد القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية (الدورة الثالثة)

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- بعد اطلاعه على:

- مذكرة الأمانة العامة،
- وقرار مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة (ق.ق: ٣٦٥ د.ع (١٩) - ٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٧) بعقد قمة عربية تخصص فقط للشؤون الاقتصادية والتنموية والاجتماعية،
- وبيان القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية الأولى في دولة الكويت بتاريخ ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩،
- ومذكرة الوفد الدائم للمملكة العربية السعودية لدى جامعة الدول العربية رقم ٥٢٤/٣٢٤ بتاريخ ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، بشأن طلب استضافة المملكة للقمة العربية التنموية الاقتصادية والاجتماعية القادمة،

يقرر

١ - الترحيب بدعوة المملكة العربية السعودية لاستضافة القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية (الدورة الثالثة) خلال شهر كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ في العاصمة الرياض.

٢ - تكليف الأمين العام لجامعة الدول العربية بإجراء الاتصالات اللازمة للإعداد والتحضير للقمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية القادمة.

(ق.ق: ٢٥ د.ع (٢) - ج ٣-١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١١)

توجيه الشكر لجمهورية مصر العربية لاستضافتها للقمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية (الدورة الثانية)

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- تقديرا لجمهورية مصر العربية لاستضافتها الكريمة لأعمال القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية (الدورة الثانية) ولجهودها المقدرة في إعداد وتنظيم هذه القمة،

يقرر

١ - توجيه خالص التحية ووافر الامتنان إلى جمهورية مصر العربية رئيسا وحكومة وشعبا، على حفاوة الاستقبال وكرم الضيافة التي أحيط بها الوفود المشاركة في القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية (الدورة الثانية) في جمهورية مصر العربية.

٢ - الإعراب عن بالغ الشكر والعرفان لفخامة الرئيس محمد حسني مبارك رئيس جمهورية مصر العربية، للجهد الكبير الذي بذله لتوفير فرص انعقاد القمة وإنجاح أعمالها.

(ق.ق: ٢٦ د.ع (٢) - ج ٣-١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١١)

دعم جمهورية السودان

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- بعد اطلاعه:

- على مذكرة الأمانة العامة،
- وعلى مذكرة المندوبية الدائمة لجمهورية السودان رقم س سم/ج ع/٢/٥ بتاريخ ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١١،
- وعلى توصيات المجلس الاقتصادي والاجتماعي على مستوى كبار المسؤولين (شرم الشيخ: ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١١)،

- وإذ يؤكد على قرارات قمة سرت الاستثنائية بتاريخ ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ بشأن دعم السودان،

يقرر

١ - قيام الدول الأعضاء بتقديم دعم مالي واقتصادي لجمهورية السودان وتشجيع جهودها لدعم الاستقرار وتثبيت السلام في المرحلة القادمة، ودعم جهود التنمية في إطار تكاملي يضمن الاستقرار وسلام في ربوع السودان كافة.

٢ - دعوة الدول الأعضاء إلى تنفيذ قرار قمة سرت الاستثنائية رقم ٥٤٥ بتاريخ ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ بشأن السودان والذي قرر تقديم دعم فوري قيمته مليار دولار أمريكي لجمهورية السودان لدعم الاستقرار والتنمية والسلام.

٣ - حث الدول الأعضاء على المشاركة بفاعلية في جهود دعم التنمية والاستقرار في جمهورية السودان وخاصة في مجالات البنية الأساسية التي تمكن من ربط السودان شمالا وجنوبا وفي إطار محيطه العربي.

٤ - مناشدة الدول الأعضاء ومؤسسات العمل العربي المشترك التمويلية والفنية تقديم الدعم المادي والفني للسودان والعمل على توجيهه لدعم مشروعات التي تستهدف التكامل بين الجنوب والشمال وبخاصة في ولايات التعايش الحدودية.

٥ - مناشدة الدول الأعضاء ومؤسسات التمويل العربية معالجة الديون المترتبة على السودان لديها والسعي في إطار المبادرات الدولية لمعالجة ديون السودان الخارجية التي أصبحت تلقي أعباء كبيرة على الاقتصاد السوداني وتؤثر سلبا على مجهودات التنمية.

(ق.ق: ٢٧ د.ع (٢) - ج ٣-١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١١)

دعم جمهورية الصومال

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- بعد اطلاعه:

- على مذكرة الأمانة العامة،
- وعلى مذكرة الحكومة الصومالية بشأن تنفيذ قرار مجلس الجامعة على مستوى القمة في دورة استثنائية بتاريخ ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ في سرت بالجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى،
- وعلى توصيات المجلس الاقتصادي والاجتماعي على مستوى كبار المسؤولين (شرم الشيخ: ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١١).

- وإذ يؤكد على قرارات قمة سرت الاستثنائية بتاريخ ٩ كانون الأول/أكتوبر ٢٠١٠ بشأن دعم الصومال،

يقرر

١ - قيام الدول الأعضاء بتقديم الدعم المالي إلى الحكومة الصومالية وفقا لقرار قمة سرت الاستثنائية بتاريخ ٩ كانون الأول/أكتوبر ٢٠١٠ بشأن دعم الصومال.

٢ - قيام الأمانة العامة بتمويل خطة الحكومة الصومالية على المدى القصير في مجالات تفعيل وبناء مؤسسات الدولة وجهود المصالحة الوطنية في ضوء ما تسدده الدول الأعضاء من أموال تنفيذا لقرار قمة سرت الاستثنائية في هذا الخصوص.

٣ - حث الدول الأعضاء على المشاركة بفاعلية في جهود دعم التنمية والاستقرار في جمهورية الصومال وخاصة في مجالات دعم وبناء مؤسسات الدولة وتعزيز المصالحة الصومالية.

(ق.ق: ٢٨ د.ع (٢) - ج ٣-١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١١)

بيان صادر عن القمة الاقتصادية والتنموية والاجتماعية

بشأن مكافحة الإرهاب المستهدف لفئات من مواطني بعض الدول العربية ورفض التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية في الدول العربية شرم الشيخ ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١١

إن القادة العرب المجتمعين في القمة الاقتصادية والتنموية والاجتماعية، وبعد استعراضهم للوضع العربي العام والتطورات والتحديات المختلفة التي تواجهها المجتمعات العربية داخليا وخارجيا، يعربون عن إدانتهم الكاملة لأعمال الإرهاب التي شهدتها مختلف مناطق العالم مؤخرا، بما في ذلك في منطقتنا العربية، والتي اتخذت لنفسها ذرائع طائفية أو مذهبية أو عرقية، حيث أن حدوث بعض هذه الأعمال في منطقتنا يتناقض مع التراث الأصيل للمنطقة العربية التي كانت مهدا للحضارات ومهبطا لجميع الرسالات السماوية كما كانت رائدة في إرساء ثقافة التعايش بين أتباع الديانات السماوية لقرون طويلة.

يعرب القادة عن إدانتهم الشديدة لما حدث في كنيسة سيدة النجاة في بغداد وكنيسة القديسين في الإسكندرية ويؤكدون أن استهداف الإرهاب لهذه الفئة من المواطنين، يرمي إلى زرع الفتنة والتحريض والتمييز بين مكونات شعوبنا العربية بهدف إضعافها وتفكيك نسيجها الاجتماعي لتقويض استقرار هذه الأمة التي عاش فيها أتباع الديانات السماوية عيشا مشتركا، في بيئة سادها السلام والوئام وكذلك التماسك والتضامن في مواجهة الأزمات والتحديات، وفي تآلف وطمأنينة وصلات وطيدة، وتمازج روحي كمؤمنين بدياناتهم وقيمهم السامية التي تمثل في جوهرها قيما إنسانية واحدة. كما يؤكدون وقوفهم إلى جانب الجمهورية اليمنية إزاء الأعمال الإرهابية التي تتعرض لها وتستهدف أمنها واستقرارها وتنال من أمن وسلامة البلاد.

إن إدراك القادة لأبعاد ومرامي هذه المحاولات المريبة، قد عزز إصرارهم على بذل الجهود وطرح مبادرات لترسيخ روح التسامح الديني والحوار بين مختلف المذاهب والديانات والحضارات، والتي كان من بينها مبادرة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز لحوار الأديان، ومبادرة ”كلمة سواء“ لجلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين، واللتان لاقتا ترحيبا دوليا واسعا.

وفي الوقت الذي يجدد فيه القادة إدانتهم للإرهاب بكل صوره وأشكاله وذرائعه، والتزامهم بالقضاء على أي بؤر إرهابية في أي موقع من الوطن العربي، وتجريم دفع الفدية إلى أشخاص أو مجموعات أو تنظيمات إرهابية، فإنهم يعربون عن رفضهم الكامل لمحاولات

بعض الدول والأطراف الخارجية، وبشكل خاص بعض الأوساط الغربية، التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية، تحت ذرائع شتى بما في ذلك الادعاء بحماية الأقليات، الأمر الذي يعكس تجاهلا لطبيعة الأعمال الإرهابية التي لم تستثن أي منطقة في العالم ولدوافعها وأهدافها.

إن القادة يدركون أبعاد ومرامي هذه التحركات المريبة، ويرفضون اتخاذ الأحداث التي تجري كذريعة لتشويه صورة الإسلام والمسلمين، أو لإثارة الفتنة بين المسلمين والمسيحيين، الذين يمثلون نسيجا واحدا صهرته تجربة تعايش لقرون طويلة في المنطقة العربية.

ومن هنا، فإن القادة يؤكدون أن الدول العربية هي المسؤولة عن حماية مواطنيها جميعا، وأنها قادرة على ذلك. ويجددون مطالبتهم المجتمع الدولي تجديد التزامه بمحاربة الإرهاب وقوى التطرف بمختلف انتماءاتها وخلفياتها، وينبهون إلى خطورة بث الفرقة بين مواطني الدولة الواحدة على أساس ديني أو عرقي، ويهيبون بدول العالم أن تنضم إليهم في الاستجابة للنداء المصري بالدعوة لمؤتمر دولي لمكافحة الإرهاب الذي طال الأبرياء في كافة أنحاء العالم دون أن يفرق بين لون أو جنس أو دين.

ويعبر القادة عن عزمهم العمل على مواجهة الفتن التي تهدد المنطقة وتوفير البيئة الكفيلة بالتعايش السلمي بين المواطنين في جو من الحرية والمساواة والالتزام بالحقوق والواجبات وبالضوابط السلوكية والأخلاقية والتعامل على أساس مبدأ المواطنة المتساوية دون تمييز بين المواطنين بغض النظر عن عرقهم أو دينهم، ويؤكدون أن التنوع الديني والثقافي هو مصدر ثراء للمجتمعات العربية وأحد عناصر قوتها وتقدمها.

(بيان قمة رقم ٢ د.ع (٢) ج ٣-١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١١)

إعلان شرم الشيخ

نحن قادة الدول العربية المجتمعين في الدورة الثانية للقمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية بمدينة شرم الشيخ بجمهورية مصر العربية يوم ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، نجدد التزامنا الكامل بالاستراتيجيات التنموية التي تم إقرارها في قمة الكويت ١٩-٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، ونؤكد على المضي قدما في تنمية مجتمعاتنا العربية بشريا، واقتصاديا واجتماعيا، وتكنولوجيا، وتفعيل وتطوير آليات عملنا العربي المشترك في إطار جامعة الدول العربية على نحو يضمن المستقبل الأفضل لشعوبنا وأجيالنا القادمة.

واتصالا بأولويات العمل العربي المشترك في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، تم تقييم التقدم المحرز بشأن الاندماج والتكامل بين الاقتصاديات العربية وبخاصة في مجالات البنية الأساسية الإقليمية، وعلى رأسها مخطط الربط البري ومشروع الربط الكهربائي وكلها مشروعات طموحة شهدت طفرة تستحق الإشادة وتملي ضرورة الاستمرار فيها وصولا للأهداف المرجوة منها. كما تم تناول آفاق الربط البحري بين بلداننا وما يمثله ذلك من إضافة مهمة لتعزيز التجارة البينية، وتطوير التواصل المعلوماتي عن طريق ربط شبكات الإنترنت العربية. كما تم الاطلاع على ما تحقق من تقدم في مسار التنمية في مختلف المجالات في العديد من الدول العربية وكذلك في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والتحرك نحو إقامة الاتحاد الجمركي العربي وما تم إقراره من سياسات تهدف إلى تعزيز الاستثمارات العربية المشتركة وتمكين القطاع الخاص والمجتمع المدني من الإسهام بفاعلية في عملية التنمية الشاملة.

ويمثل الأمن الغذائي أولوية قصوى للدول العربية، ولا بد من التعامل معه بفكر جديد ورؤية هادفة تضمن تحقيقه لمجتمعاتنا العربية. كما يعد الأمن المائي العربي أحد أولويات العمل العربي في السنوات القادمة، خاصة في ظل تداعيات تغير المناخ التي من شأنها أن تؤثر على الموارد المائية وأن تزيد من ندرة تلك الموارد، لذا فسوف نعمل على تنفيذ استراتيجية الأمن المائي العربي في المنطقة العربية على اتساعها.

ونظرا لأن المنطقة العربية تواجه مخاطر متزايدة بفعل تدهور النظم البيئية والكوارث الطبيعية، لا سيما وأنها باتت تحدث بشكل متكرر نتيجة هذه التغيرات الجيولوجية والمناخية المتزايدة وما لها من أثر مباشر على الأرواح والبنية التحتية وسبل المعيشة والتنمية المستدامة فإننا نؤكد على تنفيذ ”الاستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث ٢٠٢٠“. كما نؤكد على الالتزام بالإعلان والبيان العربيين حول تغير المناخ وكذلك القرارات المتصلة بذلك ونؤكد على التزامنا بوضع خطة عربية للتعامل مع قضايا تغير المناخ.

وانطلاقا من حرصنا على الارتقاء بمعيشة المواطن العربي ومستقبله فقد تم التشاور حول سبل تذليل العقبات التي تحول دون تحقيق الأهداف التنموية للألفية وأهمية تطوير القدرات البشرية وتفعيلها، والارتقاء بالتعليم والبحث العلمي والتقني وتشجيع ودعم الابتكار وتمكين المرأة من أداء دور فعال وأساسي في المجتمعات العربية والحد من الفقر ومكافحة البطالة، وتوفير أعلى درجات الرعاية الصحية باعتبارها مكونات رئيسية لتطور ونهضة مجتمعاتنا في العقود المقبلة.

وتأكيدا على التزامنا بإتاحة الفرص أمام الشباب العربي لتمكينهم من المشاركة الفاعلة في المجتمع، وتوفير فرص العمل لهم، واستكمالا للمبادرة التي أطلقها صاحب السمو أمير دولة الكويت لإنشاء صندوق لتمويل الصناعات الصغيرة والمتوسطة للقطاع الخاص برأسمال قدره ٢ مليار دولار، واقتناعا منا بما تمثله هذا المبادرة من إضافة قيّمة للاقتصاديات العربية وما يمكن أن تسهم فيه من خفض لمعدلات الفقر ومستويات البطالة وتوفير فرص العمل وبخاصة للشباب الذي يمثلون نحو ٢٥ في المائة من مجموع تعداد مجتمعاتنا، فإننا نعرب عن ترحيبنا بإطلاق الصندوق وسنعمل على المساهمة في الحساب الخاص به والذي سيتولى إدارته الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

وإدراكا لقدرات منطقتنا العربية في مجالات الطاقة وفي مقدمتها النفط والغاز الطبيعي وما يمثله موقعها الجغرافي من أهمية عالمية كمعبر دولي لإمداداتها، فإن دولنا مستمرة في تطوير سبل التوظيف الأمثل لهذه القدرات والاستثمار فيها على نحو يعكس إسهام المنطقة العربية الفاعل في ضمان أمن الطاقة العالمي الذي يمكن أن يسهم في تعافي الاقتصاد العالمي من أزمته الراهنة.

ومع ما تملكه بعض بلداننا العربية من إمكانيات هائلة في مجالات الطاقة، فقد اتفقنا على ضرورة استغلال إمكانيات وطاقات أخرى تملكها بلداننا في مجال الطاقة الجديدة والمتجددة وعبر طاقات الرياح والاستخدامات السلمية للطاقة النووية، وكذلك مصادر الطاقة الشمسية التي تتمتع بها الدول العربية، وما يتيحه كل ذلك من فرص لاكتساب تقنيات حديثة وخلق فرص عمل تحافظ على البيئة وتنميتها، علاوة على ما تنتجه من طاقة نظيفة وموارد جديدة من المياه العذبة تحتاجها منطقتنا، إضافة لما تحققه تلك التقنيات من فرص عمل جديدة.

وفيما يتعلق بإقامة الاتحاد الجمركي العربي، فقد استعرضنا جهود الانتهاء من إعداد القانون الجمركي العربي الموحد، والعمل الجاري لاستكمال توحيد جداول التعرفة الجمركية

للدول العربية قبل نهاية ٢٠١٢، ومن ثم خطوات الاتفاق عليها تمهيدا للإعلان عن الاتحاد الجمركي العربي عام ٢٠١٥، وانتهاء بتحقيق السوق العربية المشتركة عام ٢٠٢٠.

ومواكبة للتطورات العالمية في التعاون الاقتصادي، فقد رحبنا بمبادرة البنك الدولي للعالم العربي، وبتعزيز التعاون والتنسيق بين الدول العربية والبنك، وكذلك بتكثيف التعاون بين المؤسسات المالية والتنموية العربية والمنظمات العربية ذات العلاقة مع البنك الدولي بشأن هذه المبادرة.

والحقيقة التي لا شك هي أن العالم العربي جزء لا يتجزأ من النظام العالمي، يتأثر بالتطورات العالمية سلبا وإيجابا، كما أنه لا يمكن اليوم لأي مجتمع أن يخطو بخطى ثابتة على طريق التنمية والتطور بدون فهم عميق لما يدور حوله في العالم، فلا شك أن الأزمة المالية العالمية أدت إلى تحولات حادة في خريطة الاقتصاد العالمي وهو ما حتم علينا تنسيق سياساتنا المالية والاقتصادية والمشاركة في الجهود الدولية الرامية لضمان الاستقرار المالي العالمي لتلافي تداعياتها السلبية على اقتصادياتنا بقدر الإمكان، كما نؤكد رفضنا للعقوبات أحادية الجانب المفروضة على بعض الدول العربية لما لها من آثار سلبية على جهود التنمية في تلك الدول.

من ناحية أخرى نؤكد عزمنا مواصلة جهودنا لتنفيذ الأهداف التنموية للألفية، وتذليل العقبات التي تعيق تحقيقها في منطقتنا بحلول عام ٢٠١٥.

وقد تم الاتفاق على وجوب تطوير العمل العربي المشترك والانتقال به إلى مرحلة بناء شراكات جديدة مع مختلف الدول والتكتلات الدولية والإقليمية ومنها مع الصين، الهند، اليابان، تركيا، روسيا، والدول الأفريقية، ودول أمريكا الجنوبية وجزر المحيط الهادئ، وذلك للتفاعل مع آثار العولمة من أجل تعزيز وتطوير العمل المشترك مع مختلف دول العالم من خلال منتديات وبرامج وسياسات التعاون مع تلك الدول والتجمعات. كما نؤكد على التزامنا بتفعيل استراتيجية الشراكة الأفريقية العربية وخطة عملها بجانبيها الاقتصادي والاجتماعي، وكذلك التزامنا بالاستمرار في دفع التعاون مع دول أمريكا الجنوبية في إطار انعقاد القمة العربية مع دول أمريكا الجنوبية الثالثة في شباط/فبراير ٢٠١١ في بيرو.